سلسلة مؤشرات قطاع الصناعة
(الإصدار الأول - أغسطس 2020)

مركز تحديث الصناعة
INDUSTRIAL MODERNISATION CENTRE

UNITED NATIONS
INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION

# مؤشر تأثير جائحة كورونا علي القطاع الصناعي في مصر

## الاستجابة لكوفيد-19

مركز تحديث الصناعة
INDUSTRIAL MODERNISATION CENTRE

UNITED NATIONS
INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION

مقدمة

في إطار سعي وزارة التجارة والصناعة ممثلة في مركز تحديث الصناعة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لإيجاد بعض السبل العملية للحد من أثار فيروس كورونا علي القطاع الصناعي، تم تطوير مؤشر لقياس تأثير الجائحة علي القطاع الصناعي. يتناول المؤشر سبعة محاور أساسية تتضمن قوة العمل، و العمليات الإنتاجية وسلاسل الإمداد، والتمويل والسيولة، و أيضاً التأثير علي قدرة الشركات للالتزام بسداد مستحقات الضرائب والتأمينات وكذلك التأثير علي حركة المبيعات المحلية والتصدير وقياس مدي قدرة الشركات على التعامل مع الأزمة وأخيراً درجة استفادة الشركات من التكنولوجيا الرقمية لضمان استمرار أعمالها. كما تطرق المؤشر للإجراءات التي تم اتخاذها للحد من آثار الأزمة ومعرفة مدى استفادة الشركات الصناعية منها والرغبة في استمرارها أو تعديلها لزيادة الأثر الإيجابي المتوقع منها. تناول المؤشر الإجراءات التالية:

| | |
|---|---|
| إجراء 1 | قرار البنك المركزي بتأجيل الاستحقاقات الائتمانية للعملاء من المؤسسات وإلغاء غرامات التأخير |
| إجراء 2 | قرار البنك المركزي لإتاحة 100 مليار جنيه من خلال البنوك بفائدة 8% لتمويل القطاع الخاص |
| إجراء 3 | خفض أسعار الفائدة 3% ، ووضع حد أقصى يومي لعمليات السحب والايداع اليومية، وقرار إلغاء القوائم السوداء للعملاء من المؤسسات وإلغاء القوائم السلبية للعملاء الحاصلين على قروض |
| إجراء 4 | توفير مليار جنيه للمصدرين خلال شهري مارس وإبريل 2020؛ لسداد جزء من مستحقاتهم |
| إجراء 5 | تأجيل سداد الضريبة العقارية المستحقة على المصانع والسماح بتقسيطها |
| إجراء 6 | رفع الحجوزات الإدارية على كافة الممولين الذين لديهم ضريبة واجبة السداد |
| إجراء 7 | تقديم تمويل إضافي لكافة المشروعات الصغيرة المتضررة سواء الممولة من جهاز المشروعات أو من أي مصادر أخرى |
| إجراء 8 | استصدار قرار بمد العمل بالرخص والسجلات الصناعية المنتهية |
| إجراء 9 | إطلاق عدد من الخدمات المميكنة لهيئة المواصفات والجودة للتسهيل على المصنعين |
| إجراء 10 | إعداد برامج وقائية متنوعة تصلح لكافة قطاعات المشروعات الصغيرة وتبعًا لطبيعة كل مشروع |
| إجراء 11 | خفض سعر الغاز الطبيعي للصناعة عند 4,5 دولار لكل مليون وحدة حرارية |
| إجراء 12 | خفض أسعار الكهرباء للصناعة للجهد الفائق والعالي والمتوسط والإعلان عن تثبيت الأسعار |

## ألية التنفيذ والمنهجية

تم قياس المؤشر من خلال استقصاء 1,300 منشأة صناعية حول تأثير فيروس كورونا على أدائها أخذا في الاعتبار حجم المنشآت (كبيرة أو متوسطة أو صغيرة) لتكون ممثلة للقطاع الصناعي ككل. كما تطرق المؤشر للإجراءات التي تم اتخاذها من قبل الحكومة ومدي الاستفادة منها، بالإضافة إلى رصد مقترحات وتوصيات تلك الشركات لتعزيز أداء القطاع الصناعي خلال الفترة القادمة. وقد تم التركيز على قطاعات الصناعات الكيماوية والغذائية والزراعية والهندسية والنسيجية والجلدية والأثاث.

وقد شملت ألية التنفيذ اجتماعات فريق عمل مركز تحديث الصناعة و منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية مع الغرف الصناعية المختلفة وممثلي المجالس التصديرية لتحديد آلية اختيار الشركات الممثلة في الاستقصاء ومراجعة كافة أدوات جمع البيانات للتأكد من تغطيتها لكافة الجوانب الأساسية التي يجب دراستها.
كما تم تدريب فريق عمل المشروع بمركز تحديث الصناعة علي أدوات جمع البيانات وتم التأكد من وضوح وفهم كافة الأسئلة بالاستبيان من خلال جمع بيانات أولي علي عينة محدودة.

## كيفية قياس المؤشرات

تم قياس المؤشر العام لأثر الجائحة على القطاع الصناعي من خلال قياس سبعة مؤشرات رئيسية و69 مؤشر فرعي تبعاً للمحاور السابق ذكرها وهي ( قوة العمل - العمليات الإنتاجية وسلاسل الإمداد - التمويل والسيولة - الالتزام بالمستحقات الضريبية والتأمينات - المبيعات المحلية والتصدير - سياسات وأليات إدارة الأزمة - تكنولوجيا المعلومات).
تم قياس المؤشر العام من خلال حساب المتوسط المرجح للمؤشرات الرئيسية، كما تم قياس المؤشرات الرئيسية من خلال حساب المتوسط المرجح للمؤشرات الفرعية.
كما تطرق المؤشر لتحديد أثر الأزمة على القطاعات الصناعية المختلفة وهي (الكيماوية - الغذائية - الزراعية - الهندسية - النسيجية - الجلدية - الأثاث)، وقد تم قياس ذلك من خلال احتساب المتوسط المرجح للمؤشرات السبعة للشركات التابعة لكل قطاع صناعي.

## كيفية قياس انطباع الشركات حول الإجراءات التي اتخذتها الحكومة

تم حساب كل من المؤشرات التالية: (1) نسبة الشركات التي استفادت من الإجراءات، (2) نسبة الشركات التي كانت على علم بالإجراءات، (3) نسبة الشركات التي ترغب في استمرار الإجراءات.

# كيفية قراءة التقرير

## أولاً: مؤشرات تأثير الجائحة على القطاع الصناعي

تتراوح قيمة المؤشر العام والمؤشرات الرئيسية والفرعية بين 0.0 و1.0 ويتم قراءتها كالتالي:
1. إذا كانت قيمة المؤشر بين 0.0 وأقل من 0.5 فهذا يعني أن الشركات العاملة في القطاع الصناعي قد تراجع أداؤها نتيجة جائحة كورونا مقارنة بأدائها قبل الجائحة، وكلما اقتربت قيمة المؤشر من 0.0 كلما أشار ذلك إلى الانخفاض في أداء غالبية الشركات، وإذا وصل إلي 0.0 فهذا يعني أن كافة المصانع تعرضت لتراجع في الأداء. بينما كلما اقتربت قيمة المؤشر من 0.5 فهذا يعني أن عدد محدود من الشركات قد انخفض أداؤها نتيجة جائحة كورونا.
2.إذا كانت قيمة المؤشر بين 0.5 و 1.0 فهذا يعني أن غالبية المصانع قد تحسن أداؤها خلال كورونا مقارنة بأدائها قبل الجائحة، وكلما اقتربت قيمة المؤشر من 1.0 كلما أشار هذا إلي الزيادة الكبيرة في عدد الشركات الصناعية التي تحسن أداؤها، وإذا وصل إلي 1.0 فهذا يعني أن كافة المصانع قد تحسن أداؤها خلال جائحة كورونا مقارنة بالأداء خلال الفترة قبل الجائحة.
3. إذا كانت قيمة المؤشر تساوي 0.5 فهذا يعني أن أداء المصانع لم يتأثر بالسلب أو الإيجاب نتيجة جائحة كورونا علي الإطلاق مقارنة بأدائها قبل الجائحة.

## ثانياً: أثر الجائحة على القطاعات الصناعية المختلفة

تتراوح قيمة المؤشر بين -100% و +100% هذه النسبة هي الفرق بين نسبة المصانع التي تحسن أداؤها خلال الجائحة ونسبة المصانع التي تراجع أداؤها خلال الجائحة، فكلما زادت قيمة الفرق الموجبة كلما أشار هذا إلي الزيادة الكبيرة في عدد المصانع التي تحسن أداؤها خلال الجائحة عن نسبة المصانع التي تراجع أداؤها خلال الجائحة، وإذا وصلت إلي 100% فهذا يعني أن كافة المصانع قد تحسن أداؤها. أما إذا زادت قيمة الفرق السالبة كلما أشار هذا إلي الزيادة الكبيرة في عدد المصانع التي تراجع أداؤها خلال الجائحة عن نسبة المصانع التي تحسن أداؤها خلال الجائحة، وإذا وصلت إلي -100% فهذا يعني أن كافة المصانع قد تراجع اداؤها.

## ثالثاً: انطباع الشركات حول الإجراءات التي اتخذتها الحكومة

تتراوح قيمة مؤشر مدي استفادة الشركات من الإجراءات الحكومية التي تم اتخاذها بين 0.0% و 100%، فكلما اقترب المؤشر من 0.0% كلما أشار ذلك إلي العدد المحدود من الشركات الصناعية التي استفادت من الإجراء الحكومي، وكلما اقتربت قيمة المؤشر من 100% كلما أشار هذا إلي الارتفاع الكبير في عدد الشركات التي استفادت من الإجراء الحكومي. ويمكن قراءة المؤشر كما يلي:
- قيمة المؤشر 0.0%: الإجراء الحكومي غير فعال علي الإطلاق
- قيمة المؤشر تصل إلى 25%: الإجراء الحكومي محدود الفاعلية
- قيمة المؤشر مابين 25% و 50%: الإجراء الحكومي متوسط الفاعلية
- قيمة المؤشر بين 50% و 75%: الإجراء الحكومي قوي الفاعلية
- قيمة المؤشر بين 75% و 100%: الإجراء الحكومي تام الفاعلية

بلغت قيمة مؤشر أثر جائحة كورونا على القطاع الصناعي (0.413)، وهو ما يعني التأثير السلبي للأزمة على القطاع الصناعي ككل. المحور الأكثر تضرراً بالأزمة هو محور المبيعات المحلية والتصدير بقيمة (0.269) والذي أدى إلي إنخفاض السيولة النقدية للشركات العاملة في القطاع الصناعي مما دفع الشركات لتقليص قوة العمل وتحجيم العمليات الإنتاجية.

وعلي الرغم من التأثير السلبي للجائحة إلا أن غالبية الشركات اتخذت التدابير اللازمة لإدارة الأزمة والحد من آثارها وأيضا اتخاذ التدابير الوقائية وتطبيق تكنولوجيا الاتصال عند بعد.

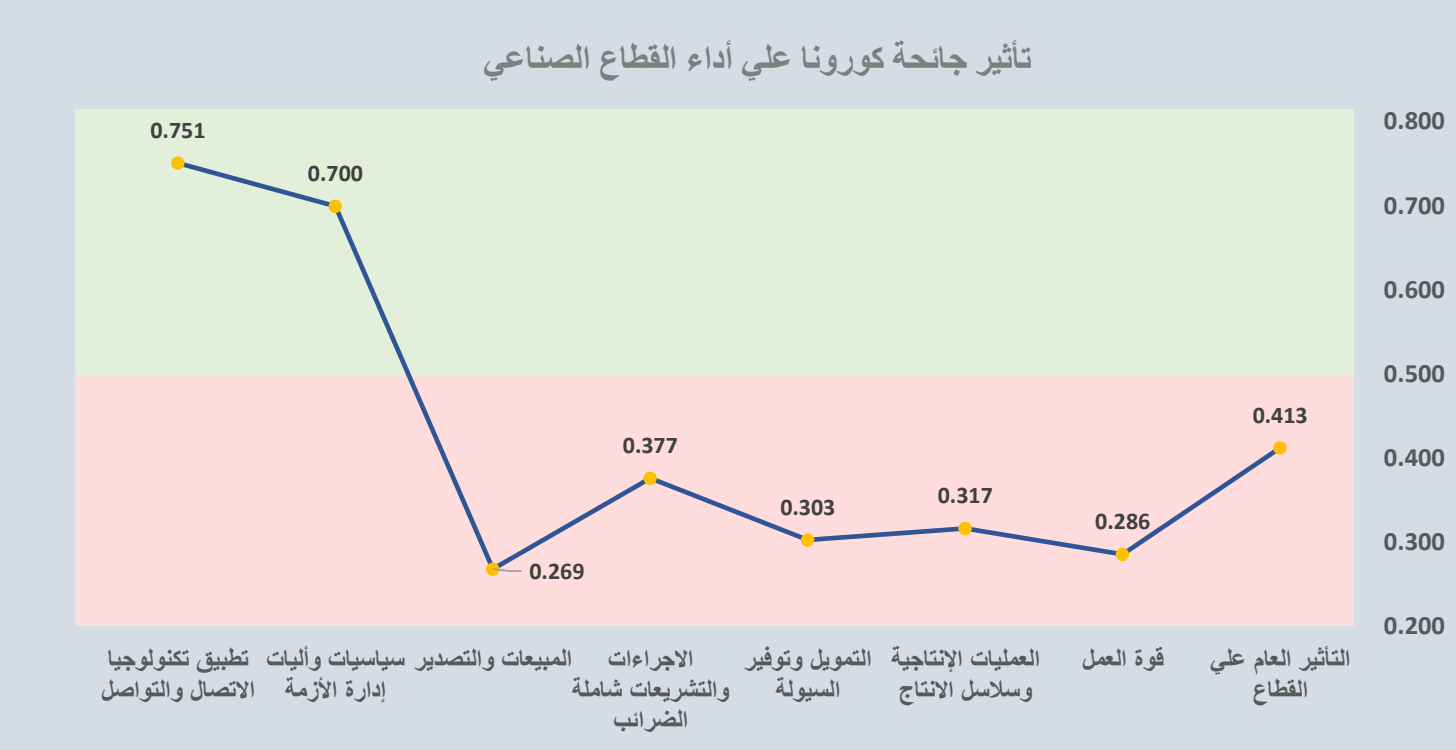


تأثرت شركات القطاع الصناعي بمختلف أحجامها سلباً نتيجة جائحة كورونا، فكافة النواحي التشغيلية والبيعية والتمويلية تأثرت بشكل كبير، إلا أن غالبية الشركات طبقت إجراءات وسياسات إدارة الازمة بشكل ملاحظ وعززت من استخدام تكنولوجيا المعلومات في التواصل لضمان تيسير الأعمال.
كما لوحظ أن الشركات الصغيرة والمتوسطة كانت الأكثر تأثراً بالأزمة خاصة فيما يتعلق بتوفير السيولة وضمان استمرارية قوة العمل، كما أن الشركات الكبرى قد عانت بشكل واضح خاصة فيما يتعلق بالمبيعات والتصدير.

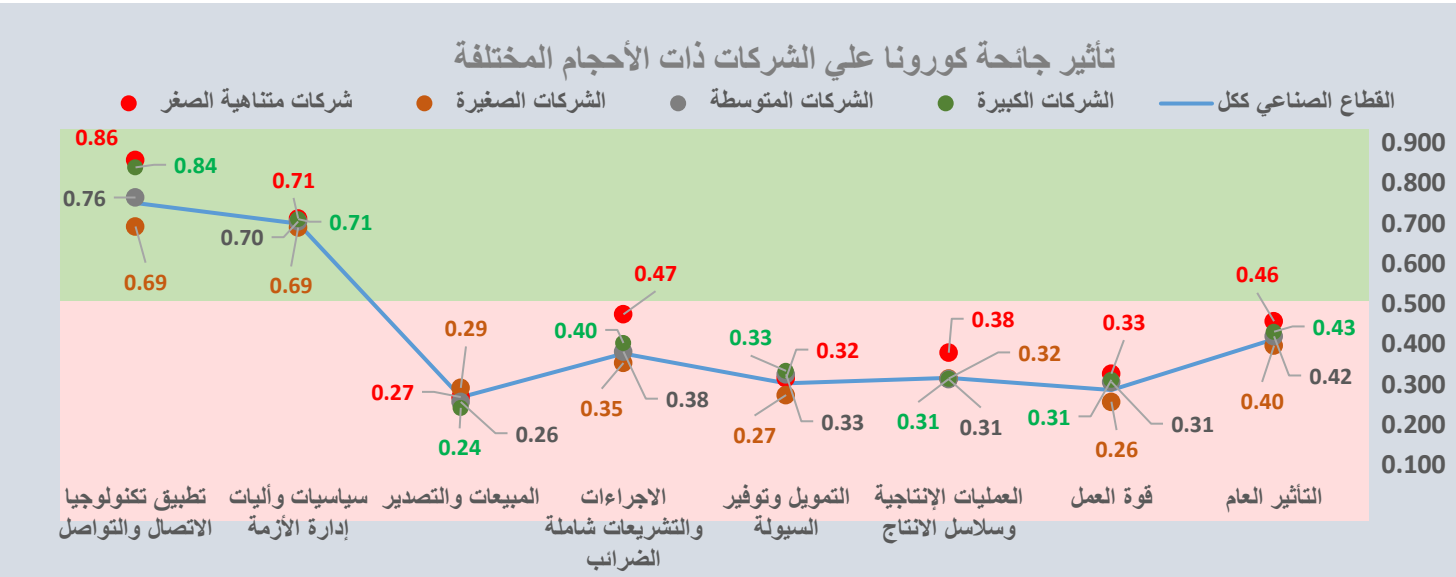

أثرت جائحة كورونا بالسلب على كل من الشركات المصدرة وغير المصدرة ، إلا أن الغالبية العظمي من الشركات التي تعمل بقطاع التصدير واجهت انخفاضاً كبيراً في مبيعاتها التي تقل بشكل كبير عن متوسط أداء المبيعات للقطاع الصناعي ككل، بينما يقل مستوي التأثير السلبي للشركات التي لا تتعامل في التصدير.
وعلي الرغم من تطبيق كل من الشركات التي توجه منتجاتها للسوق المحلي وشركات التصدير لسياسات إدارة الازمة واساليب الوقاية , إلا ان شركات التصدير تتفوق بشكل كبير في تطبيق اجراءات تكنولوجيا التواصل عن بعد لإتمام الأعمال.

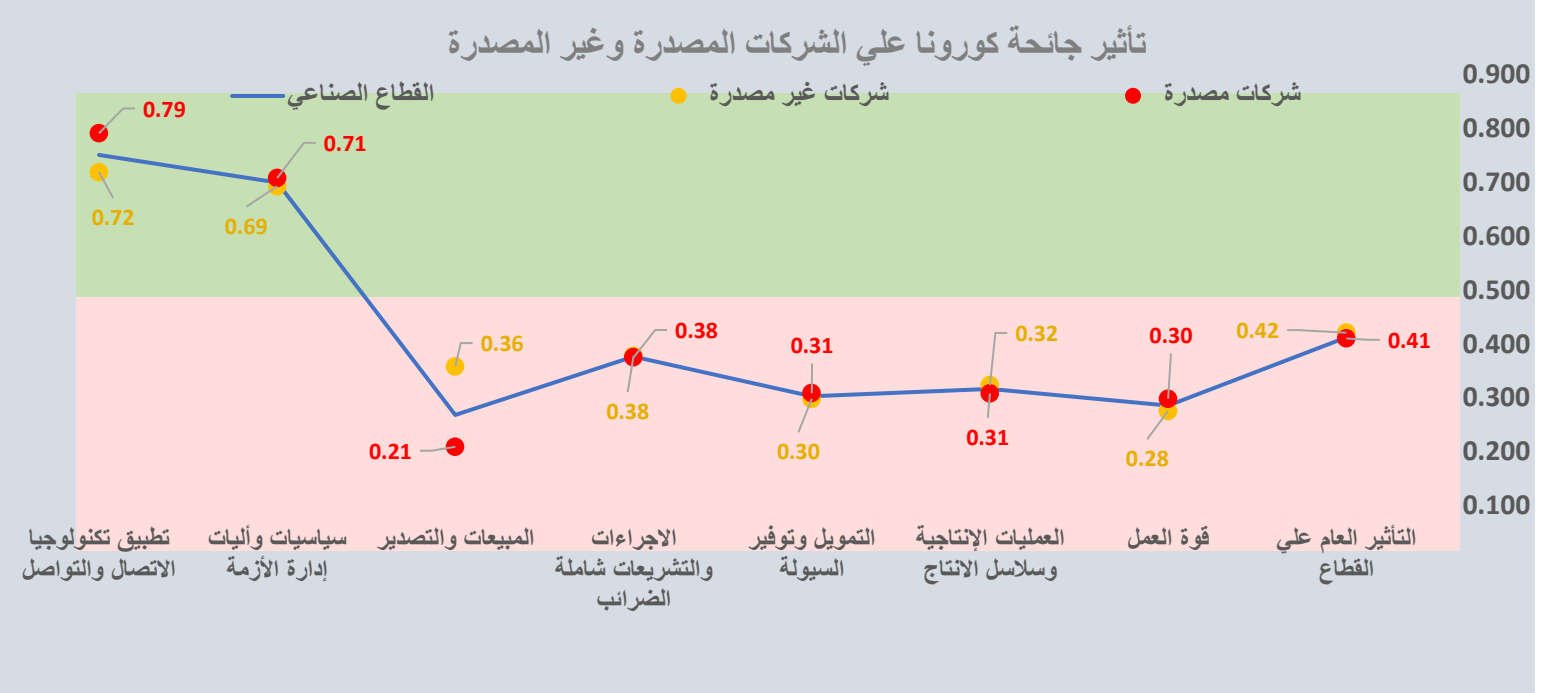


أثرت جائحة كورونا بشكل سلبي علي كافة القطاعات الصناعية.
يأتي في مقدمتها صناعة الأثاث (-28.0%) والصناعات الجلدية (-27.2%) والصناعات النسيجية (-26.1%)، حيث أن مستوي التأثير السلبي داخل شركات تلك القطاعات أعلى من متوسط التأثير العام للقطاع الصناعي (-25.4%).
تلى ذلك كل من الصناعات الغذائية (-22.8%) والصناعات الهندسية (-21.3%) والصناعات الكيماوية (-18.8%)، ثم باقي القطاعات (-17.3%).

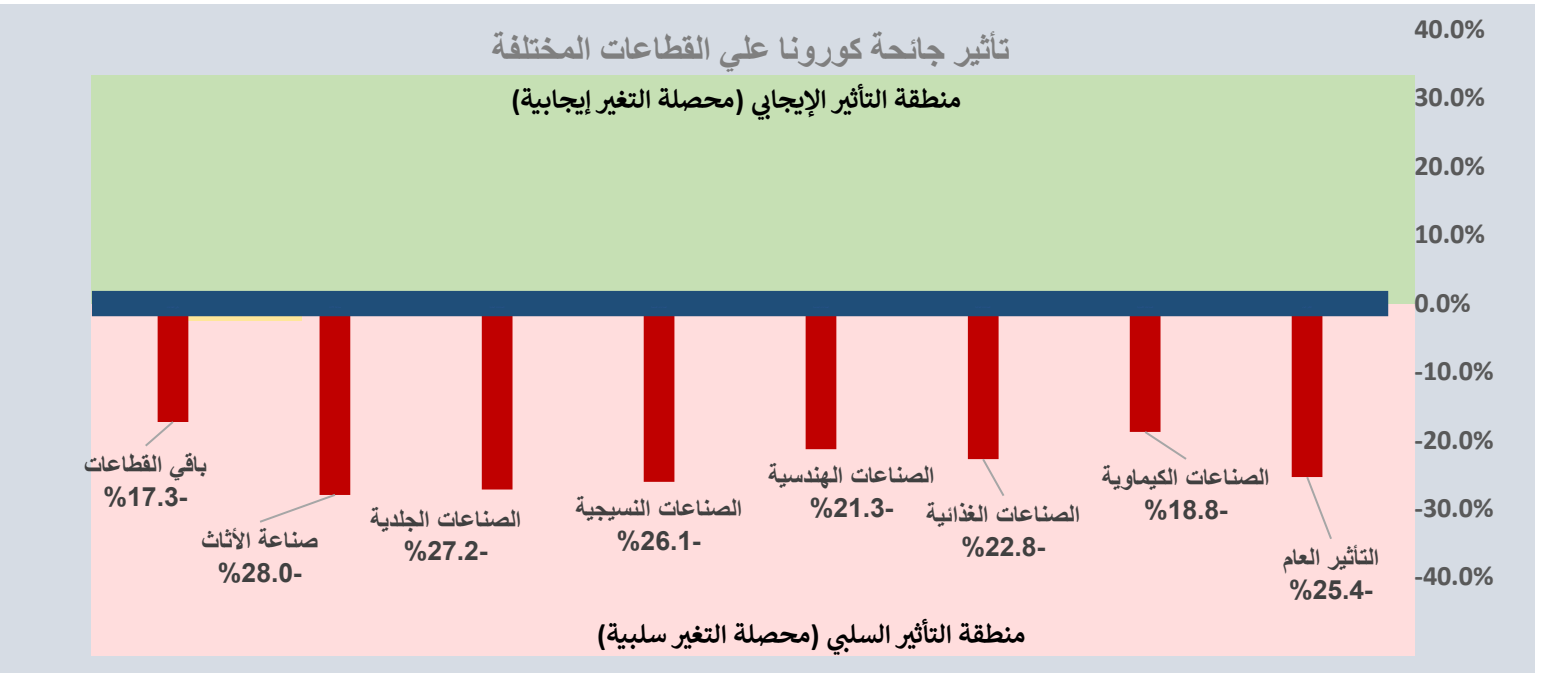

## المحور الأول: قوة العمل

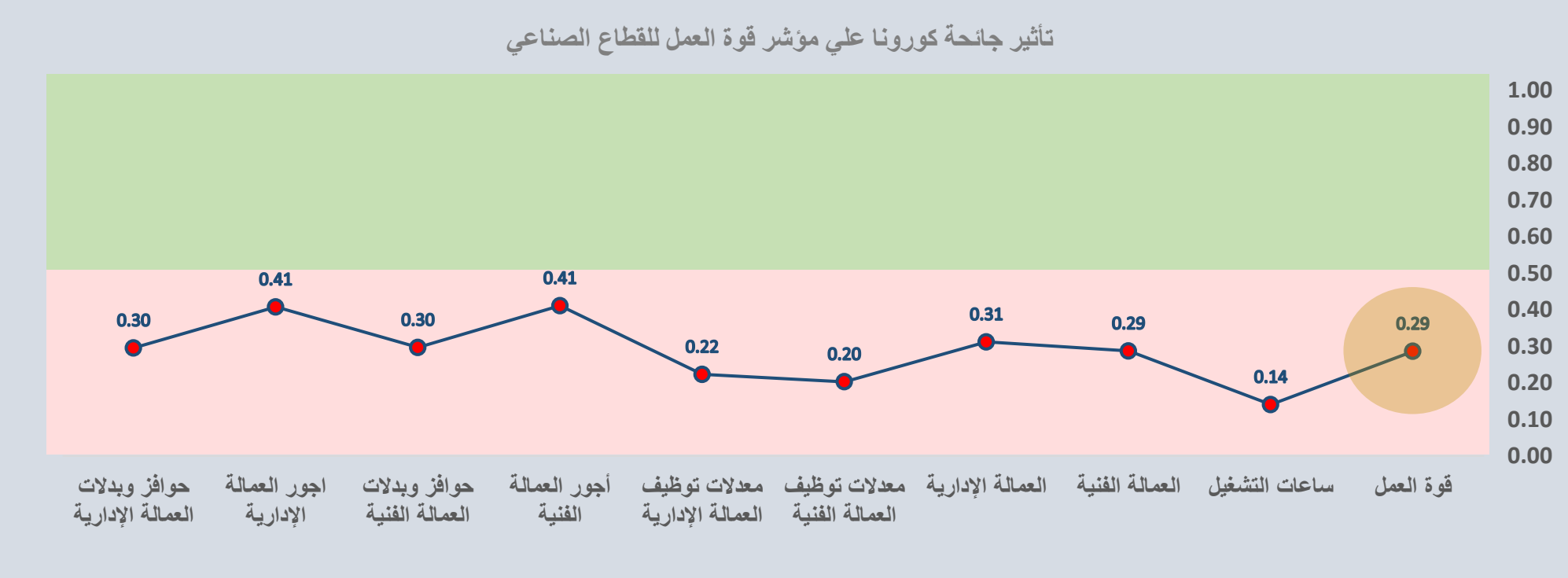


انخفض مؤشر قوة العمل لدي غالبية الشركات الصناعية عند قيمة (0.29)، فقد عانت الغالبية العظمى من الشركات من انخفاضاً شديداً في الأداء علي مستوى ساعات التشغيل وذلك نتيجة القواعد والإجراءات المنظمة لمواعيد حظر التجوال مما أدى إلي خفض ساعات العمل وتقليص عدد الورديات العاملة خلال اليوم. وقد أدى ذلك إلى انخفاض في معدلات توظيف كل من العمالة الفنية (0.20) والعمالة والإدارية (0.22).

ونتيجة ضعف معدلات التشغيل وعدد ساعات العمل اليومية، فقد انخفضت الحوافز والبدلات المخصصة للعمالة الفنية والإدارية بشكل كبير عند (0.30) لكل منهما.

## المحور الثاني: العمليات الإنتاجية وسلاسل الإمداد

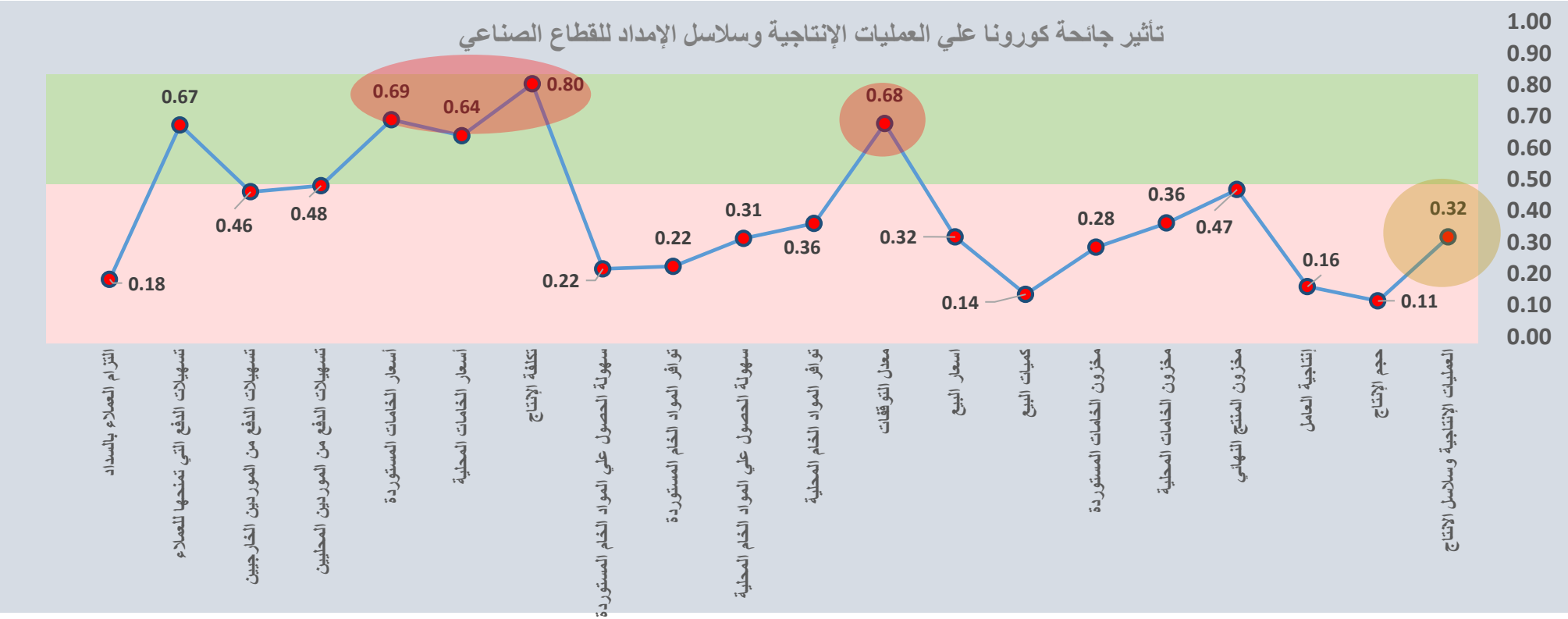


انخفض مؤشر محور العمليات الإنتاجية وسلاسل الإمداد عند قيمة (0.32) نتيجة الزيادة الكبيرة في معدلات التوقفات التي شهدها الاقتصاد خلال المراحل الأولى من تطبيق سياسات السلامة وإجراءات حظر التجوال. وقد ترتب علي ذلك إرتفاع أسعار الخامات سواء المحلية أو المستوردة لدي غالبية الشركات مما إنعكس علي زيادة كبيرة في تكلفة الإنتاج. ومن ناحية أخري فقد أدي ذلك إلي حدوث انخفاض كبير في كميات الإنتاج وكميات البيع بشكل أساسي.

وقد واجهت غالبية الشركات تحديات كبيرة في الحصول علي الخامات خاصة المستوردة منها كما فقد المصنعين التسهيلات التي كانوا معتادين الحصول عليها من موردي المواد الخام مما أثر بشكل كبير علي قدرات الشركة التمويلية، وأيضا اضطرت الشركات لزيادة تسهيلات الدفع للمتعاملين الرئيسين لوجود ما يشبه بحالة الركود في حركة البيع بالسوق. وقد واجهت الشركات الصناعية أيضا تحديات كبيرة فيما يتعلق بمدي سهولة وإمكانية توفير المواد الخام سواء المستوردة أو المحلية، ورغم هذا فقد حاولت مراعاة مستويات أسعار المنتج النهائي في ظل حالة ركود السوق رغم ارتفاع أسعار الخامات والتكاليف التشغيلية.

## المحور الثالث: التمويل وتوفير السيولة

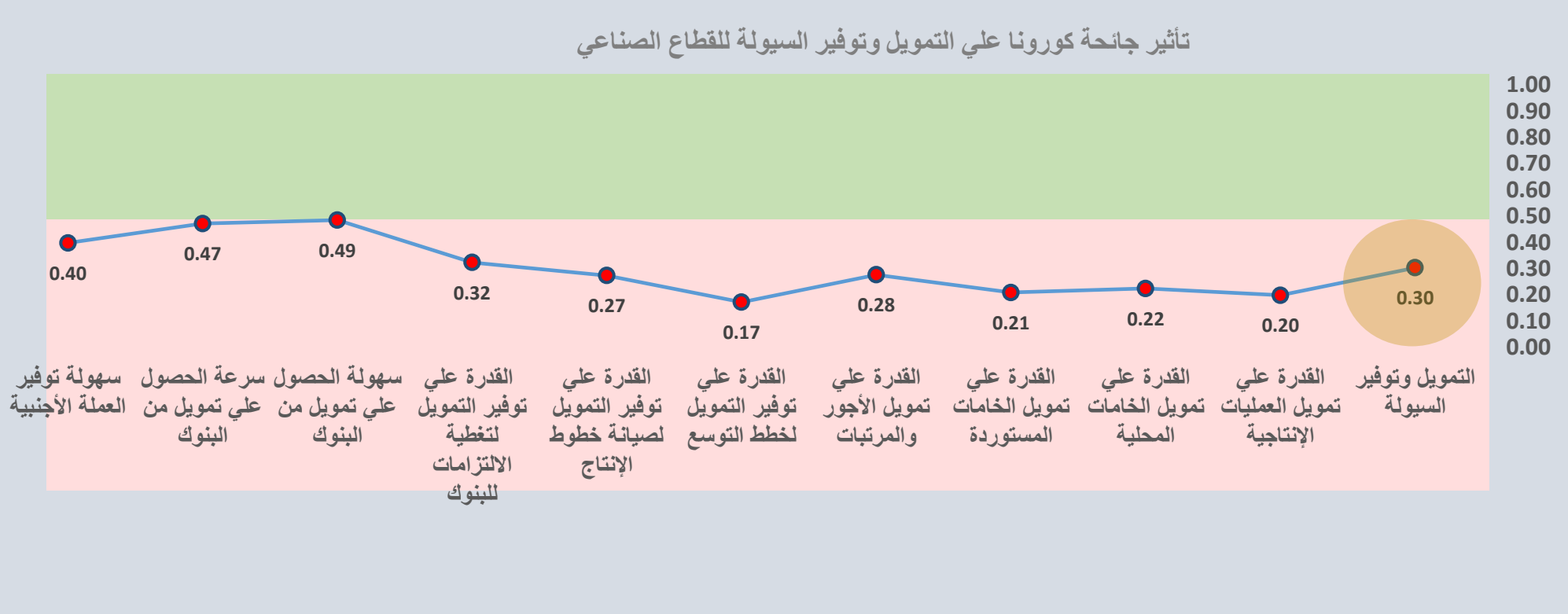


تراجع كبير للغاية في مؤشر محور التمويل وتوفير السيولة عند قيمة (0.30) وكان ذلك نتيجة التراجع الملحوظ في قدرة الشركات لتوفير الاستثمارات اللازمة للتوسعات الإنتاجية من ناحية وانخفاض القدرة علي توفير التمويل للحصول علي الخامات بشكل عام خاصة الخامات المستوردة منها، هذا بالإضافة إلي وجود تراجع وضعف شديد في قدرة غالبية الشركات في توفير السيولة اللازمة لتمويل العمليات الانتاجية خاصة الأجور والمرتبات وأيضا التمويل اللازم لإجراء عمليات الصيانة الدورية وتوفير قطع الغيار لخطوط الإنتاج.

## المحور الرابع: الاجراءات والتشريعات شاملة الضرائب

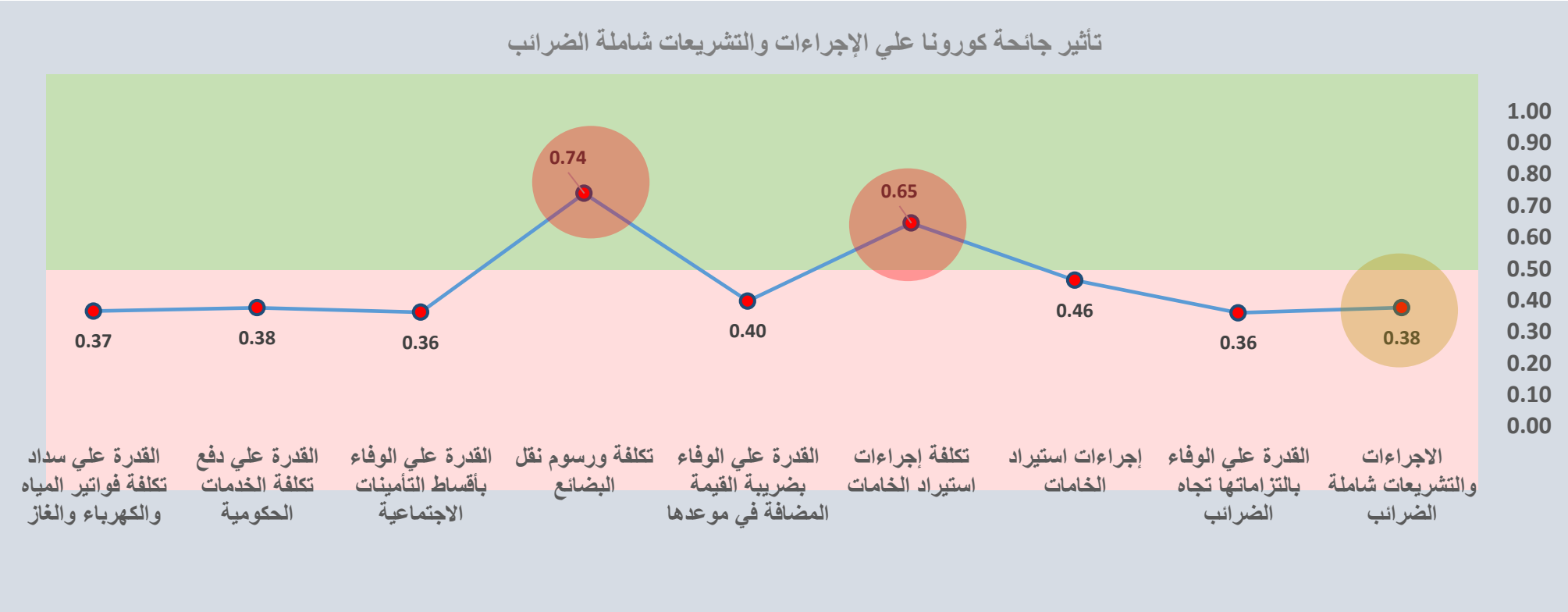


تراجع كبير في مؤشر الإجراءات والتشريعات عند قيمة (0.38) وذلك نتيجة الارتفاع الشديد في رسوم نقل البضائع داخليا وخارجيا التي تعرضت لها غالبية الشركات الصناعية نتيجة فترات التوقف والحظر وقلة المعروض من خدمات النقل الداخلي والخارجي، وأيضا الارتفاع الكبير في تكلفة استيراد الخامات نتيجة محدودية خطوط الشحن وتأخير دخول البضائع وتأخير التخليص الجمركي نتيجة مواعيد العمل المحددة خلال فترات الحظر.

كما تعرضت غالبية الشركات لوجود أزمات للالتزام بسداد الضرائب بمختلف أنواعها في مواعيدها المقررة وينطبق نفس الأمر علي أقساط التأمينات وكافة المدفوعات الأخرى للخدمات الحكومية التي تحصل عليها الشركات شاملة فواتير استهلاكات الكهرباء والغاز.

## المحور الخامس: المبيعات والتصدير

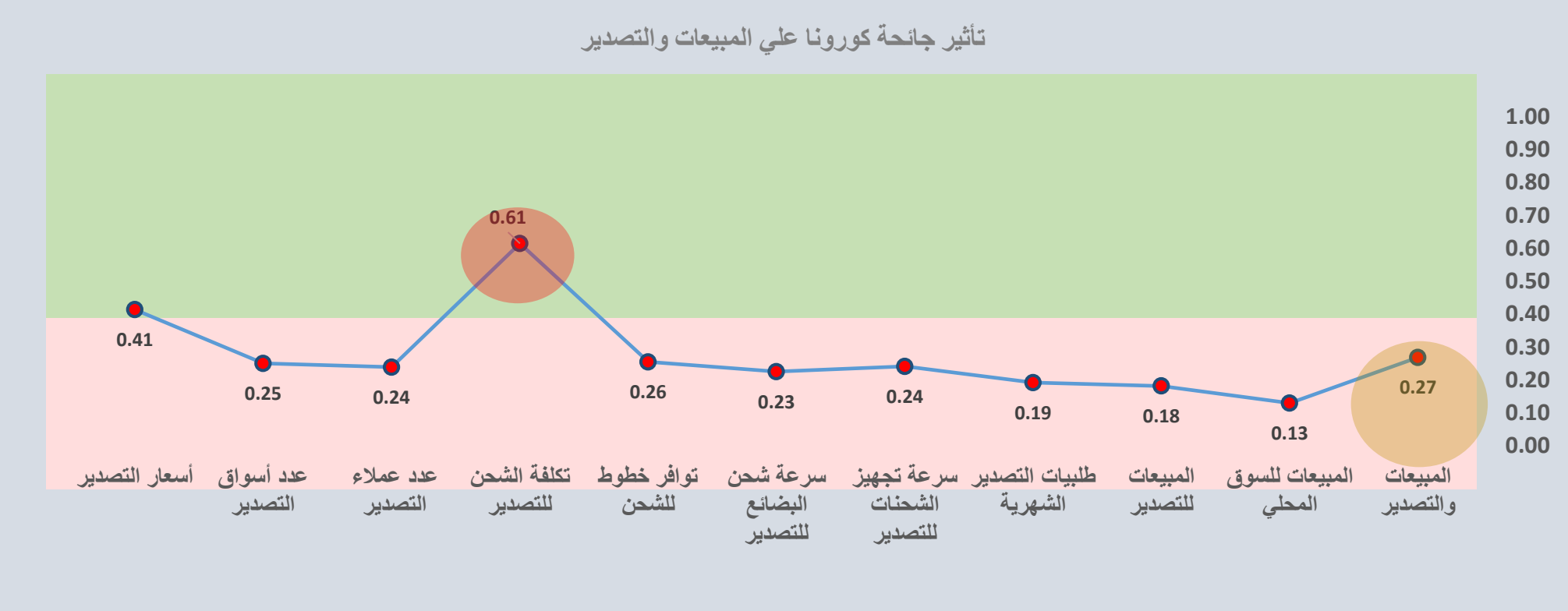


انخفاض كبير في مؤشر المبيعات والتصدير عند قيمة (0.27) نتيجة التراجع الكبير للمبيعات سواء للسوق المحلي أو أسواق التصدير مع إنخفاض أعداد الطلبيات الشهرية لدي غالبية الشركات والتباطؤ الشديد داخل الشركات لتجهيز الطلبيات نتيجة التوقفات وعدم انتظام العمالة وانخفاض ساعات العمل.
أيضا صعوبة توافر خطوط شحن سواء لتصدير المنتج النهائي أو استيراد الخامات وأيضا الارتفاع المبالغ فيه في تكلفة الشحن خاصة الشحن البحري، ونتيجة لكل تلك الأمور فقد تراجع عدد عملاء التصدير وعدد الأسواق التي كان يتم التصدير لها علي الرغم من تقليل الكثير من الشركات لأسعار التصدير لجذب المزيد من العملاء ولكنها كانت دون جدوي.

## المحور السادس: سياسيات وأليات إدارة الأزمة المطبقة من قبل الشركات الصناعية

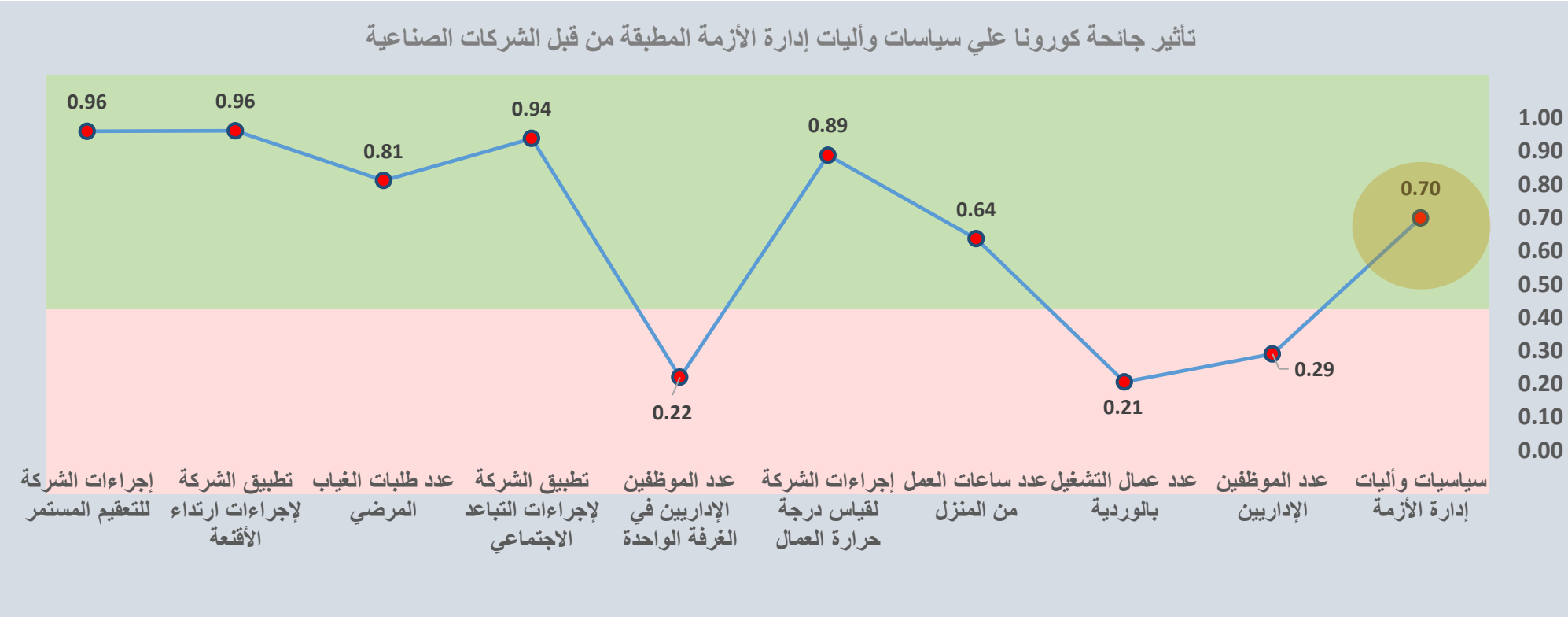


تحسن كبير للغاية لمؤشر محور سياسات وآليات إدارة الأزمة داخل غالبية الشركات الصناعية عند قيمة (0.70). بالرغم من زيادة متوسط طلبات الغياب المرضي بين العمال والموظفين، إلا أن غالبية الشركات طبقت سياسات للسلامة تمثلت في اتخاذ الإجراءات الضرورية لتقليل عدد الموظفين الإداريين في الغرفة الواحدة وزيادة الإجراءات الخاصة بتطبيق قواعد التباعد الاجتماعي داخل صالات الإنتاج وأيضا قياس درجات الحرارة للموظفين والعمال بشكل منتظم داخل مقر الشركة وعند الدخول لمقر العمل.

أيضا قامت الشركات الصناعية بالتركيز علي تقليل أعداد العمال بالوردية الواحدة وتقليل أعداد العمالة الإدارية مع زيادة عدد ساعات العمل المنزلية في غالبية الشركات، كما ركزت الشركات علي ارتداء العمالة والموظفين للأقنعة الواقية خلال فترات العمل مصحوبا بإجراءات وعمليات تعقيم مستمرة لمقر العمل.

## المحور السابع: تكنولوجيا الاتصال

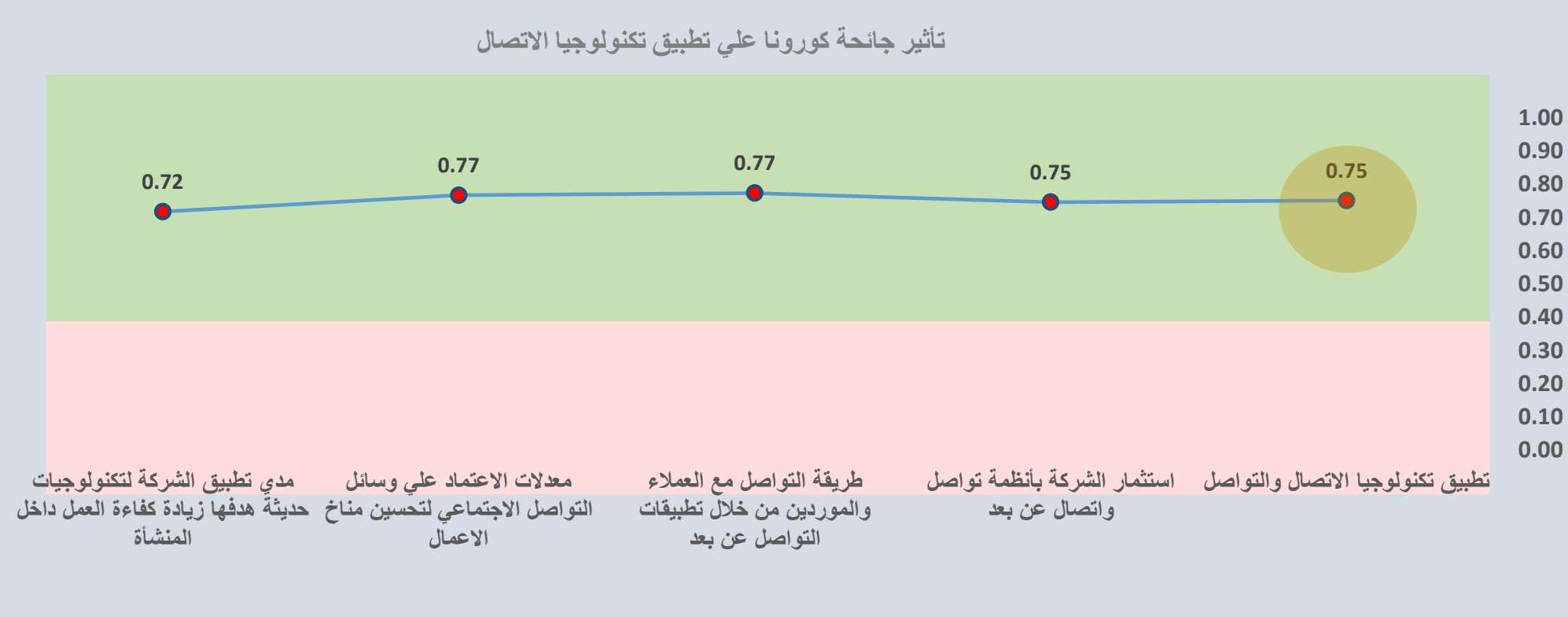


تطور إيجابي كبير في مؤشر تطبيق الشركات لتكنولوجيا الاتصال والتواصل عن بعد عند قيمة (0.75)، حيث قامت غالبية شركات القطاع الصناعي بالاستثمار في أنظمة الاتصال والتواصل عن بعد، كما طبقت أيضاً أنظمة الاجتماعات الافتراضية بهدف التواصل مع العملاء وتحسين إدارة أعمالها.

أيضا أشارت غالبية الشركات الصناعية أنها تستهدف تطبيق وسائل تكنولوجية حديثة لزيادة كفاءة العمل داخل المنشأة وتقليل المخاطر التي قد تنتج عن التزاحم او الاختلاط داخل مقر العمل.

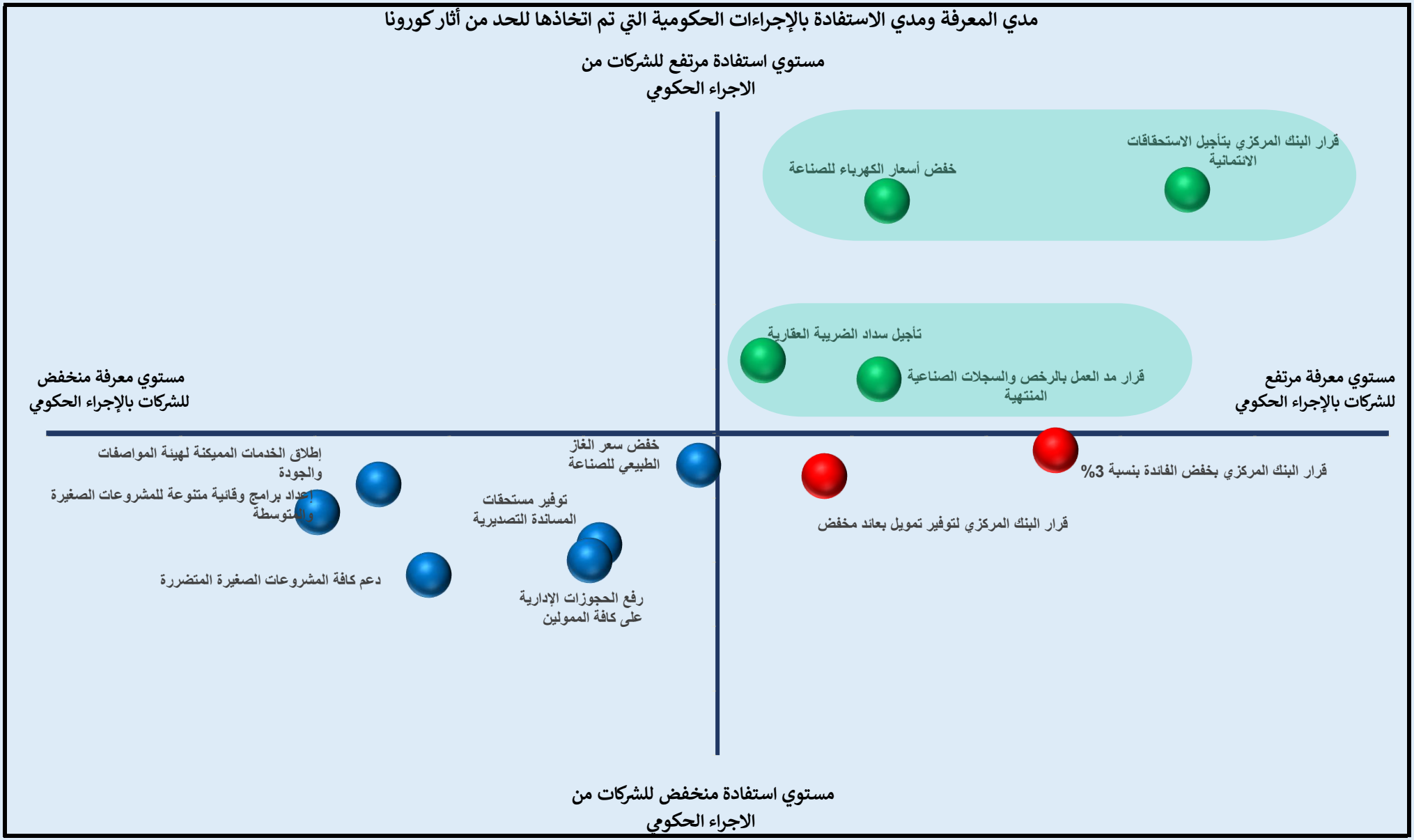


في ظل الاجراءات الحكومية التي تم اتخاذها للحد من تبعات الأزمة، استفاد القطاع الصناعي بشكل كبير من قرار البنك المركزي بتأجيل الاستحقاقات الائتمانية علي الشركات لصالح البنوك دون غرامات أو فوائد إضافية، أيضا القرار المتعلق بخفض أسعار الكهرباء للجهد المتوسط والمرتفع للاستخدامات الصناعية، يليها قرار تأجيل سداد الضريبة العقارية علي المنشئات الصناعية ومنح تسهيلات في السداد، وأخيرا قرار وزارة التجارة الصناعة بمد العمل بالرخص والسجلات الصناعية المنتهية حتي لا تتوقف أي انشطة صناعية خلال أزمة كورونا.

## الإجراءات التي يرغب القطاع الصناعي في استمرارها ومدي الاستفادة منها

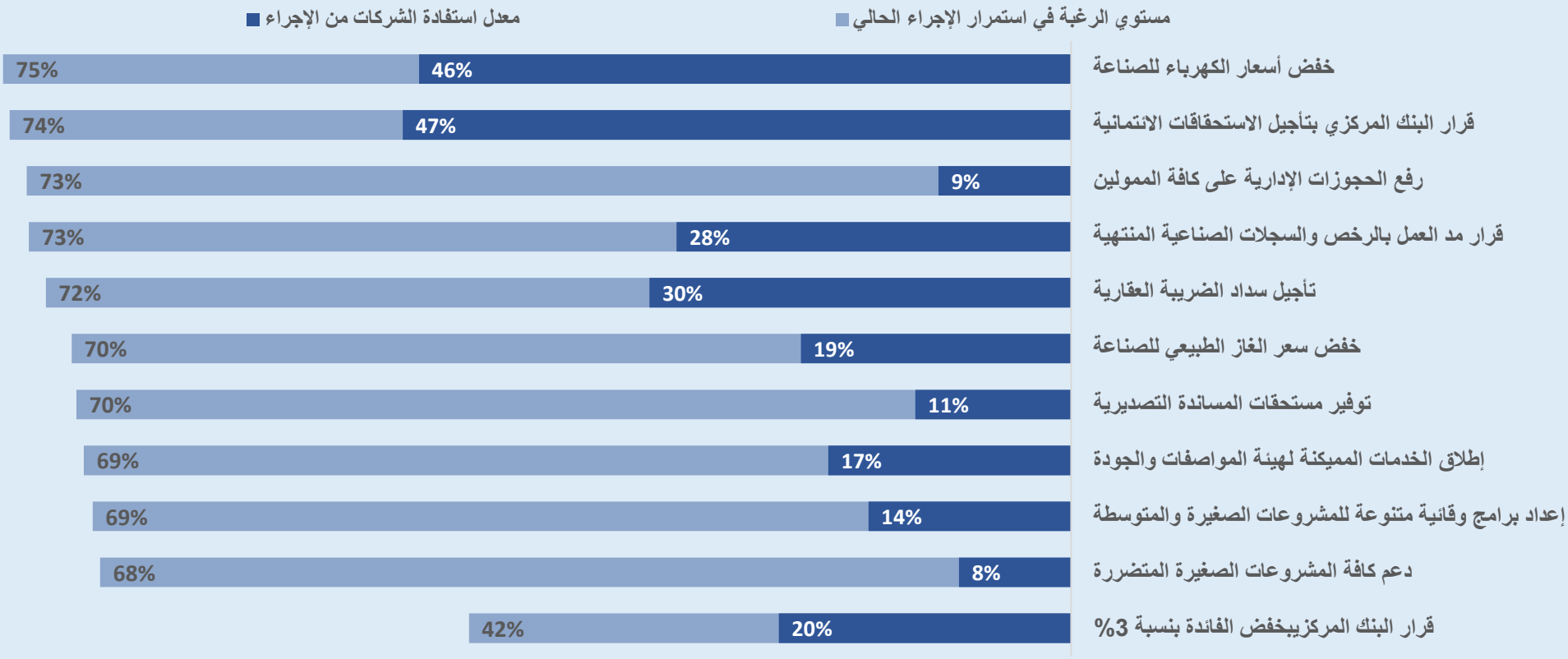


إجراءات تخفيض تعريفة الكهرباء وإجراءات البنك المركزي المختلفة التي تم اتخاذها هي الأهم التي يرغب القطاع الصناعي في استمرارها، يلي ذلك الإجراءات الخاصة برفع الحجوزات الإدارية على كافة الممولين الذين لديهم ضريبة واجبة السداد وأيضاً مد العمل بالرخص الصناعية المنتهية.

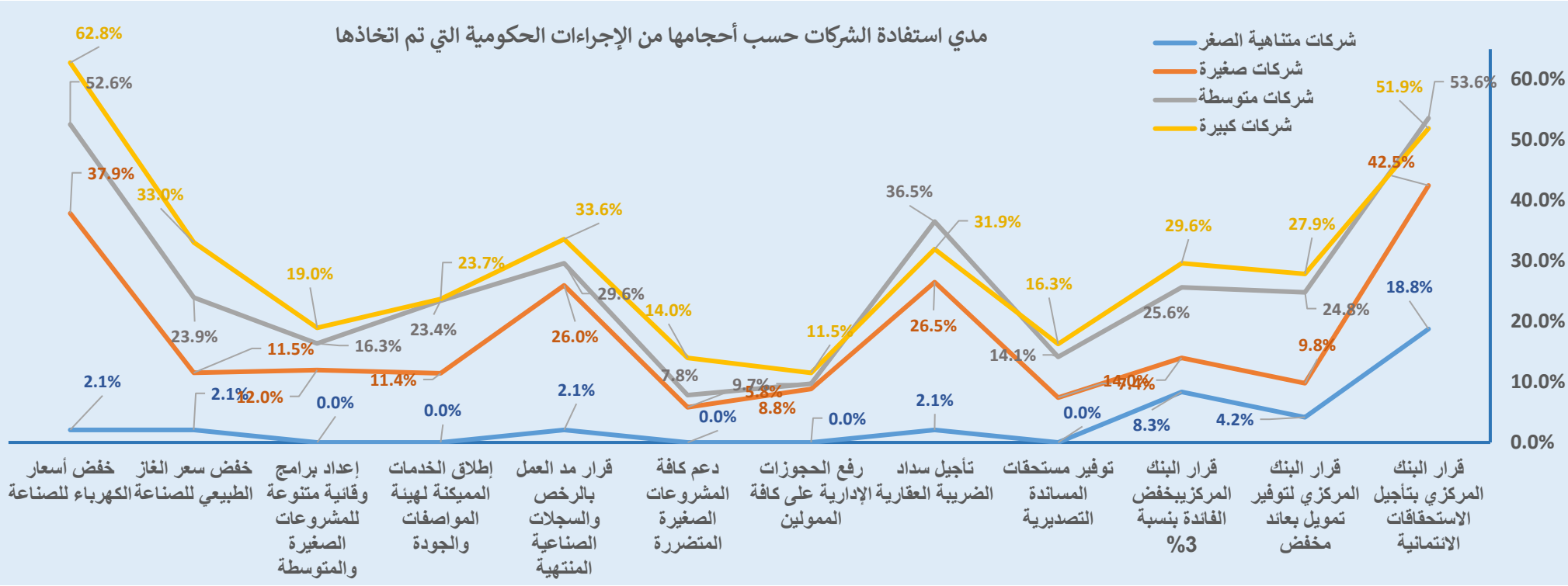


يتضح بشكل عام أن المستفيد الأساسي من الإجراءات الحكومية التي تم اتخاذها لمواجهة أثار فيروس كورونا هي الشركات الكبيرة يليها الشركات المتوسطة، أما الشركات المتناهية الصغر هي الأقل استفادة ولم تستفيد بغالبية الإجراءات التي تم اتخاذها.

يعد إجراء خفض سعر الكهرباء هو الاكثر من حيث الاستفادة علي الإطلاق خاصة للشركات الكبيرة والمتوسطة يليها قرارات البنك المركزي المتعلقة بتأجيل الاستحقاقات الائتمانية علي الشركات. من الاجراءات الأخرى الهامة التي استفادت منها الشركات الكبرى والمتوسطة علي الأخص السماح بمد العمل بالرخص الصناعية المنتهية وخفض أسعار الغاز وكذلك تأجيل سداد الضريبة العقارية.
الشركات متناهية الصغر قد تكون استفادت إلى حد ما من إجراءات البنك المركز لتأجيل الاستحقاقات وخفض أسعار الفوائد.

# السياسات والبرامج التنموية المقترحة من قبل المجتمع الصناعي للحد من أثار الأزمة

**المحور الأول: قوة العمل**

**سياسات مقترحة**

- تأجيل أقساط التأمينات الاجتماعية وذلك لتيسير الالتزامات المالية على المصنعين خلال فترة الأزمة.
- إنشاء وعاء تأميني لخدمة العمالة الموسمية والمؤقتة خلال فترات توقف الإنتاج والتشغيل بسبب الأزمة.
- توفير تصاريح لتحرك العمالة أثناء فترات الحظر (في حالة وجود حظر مره أخرى).
- تيسير خطوط نقل جماعي لخدمة تنقلات العمالة بمختلف المناطق الصناعية.

**مجالات تنموية**

- تطوير أدلة إرشادية بشأن الممارسات الاحترازية والوقائية بالقطاع الصناعي مع العمل على رفع الوعي وتثقيف العاملين بها.

**المحور الثاني: العمليات الإنتاجية وسلاسل الإمداد**

**سياسات مقترحة**

- تطوير آليات رقابية وجزائية لمكافحة حالات احتكار التجار للخامات المحلية والمستوردة ولضمان عدم التلاعب بالأسعار خلال فترات الأزمات.
- توجيه جهود أجهزة الدولة المعنية بترويج الاستثمار لاستهداف جذب استثمارات محلية وعالمية في مجال تصنيع الخامات المستوردة لتلافي حدوث عجز في سلاسل التوريد للصناعات الرئيسية.

**مجالات تنموية**

- تقديم برامج دعم فني تعمل علي تيسير علاقات وتعاقدات الإمداد والتوريد بين الشركات الصناعية من خلال أنظمة الربط الإلكتروني وإتاحة البيانات والمعلومات وأنشطة توفيق الأعمال.

**المحور الثالث: التمويل وتوفير السيولة**

- النظر في تأجيل أو إعادة جدولة ديون القطاع الصناعي مع البنوك لمدة سنة علي أن يتم تخفيف الفوائد المقررة على هذه الفترة.
- تبسيط الإجراءات الإدارية الخاصة بمنح القروض للقطاع الصناعي والتكاليف المرتبطة بها.
- إعادة النظر في أسعار الفائدة المقررة على تمويل الأنشطة الاستثمارية في القطاع الصناعي.
- استمرار مبادرة البنك المركزي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتشمل أكبر عدد من القطاعات التصنيعية.
- إلغاء حد السحب والإيداع اليومي الذي يؤثر بشكل سلبي على تعاملات الأفراد من أصحاب الشركات ورواد الأعمال.
- التوسع في منح قروض للمصانع الصغيرة حتي تستطيع الصمود ضد الأزمة وتوفير السيولة اللازمة لها.
- رفع الوعي بأهمية الخدمات البنكية الإلكترونية لتخفيف العبء والتزاحم داخل البنوك.

**المحور الرابع: التجارة والإجراءات والتشريعات شاملة الضرائب**

- خفض أو تقسيط المستحقات الضريبية على القطاع الصناعي عن فترة الأزمة.
- إصلاح وتسريع إجراءات الربط الضريبي على مستلزمات وخامات الإنتاج للأنشطة الصناعية.
- تبسيط الإجراءات الجمركية وتوحيدها على كافة المنافذ الجمركية.
- تحديث وتطوير فى خدمات هيئة التنمية الصناعية لسهولة إجراءات رخصة التشغيل.
- الإسراع في صرف كافة متأخرات المساندة التصديرية للشركات مما سيساهم في توفير السيولة.
- تأجيل وتقسيط سداد المصروفات الخاصة بالمرافق (مثل كهرباء والمياه والغاز) على ألا يكون ذلك مصحوباً بفوائد تأخير.
- المراجعة الدورية لأسعار النقل والملاحة والتأكد من توفر الحاويات لنقل المنتجات.

**المحور الخامس: المبيعات والتصدير**

**سياسات مقترحة**

- التأكد من تطبيق الإجراءات الخاصة بتفضيل المنتج المحلي في المشتريات الحكومية والمشروعات القومية من أجل زيادة المبيعات للشركات المحلية والوطنية.
- تشجيع الإجراءات الاحترازية والتباعد الاجتماعي مع استمرار التوجه نحو إعادة فتح الأنشطة التجارية والسياحية وفقاً للقواعد المشددة بدلاً من الغلق التام لكافة الأنشطة التجارية.
- تكثيف دور السفارات المصرية بالخارج ومكاتب التمثيل التجاري للترويج للمنتجات المصرية خاصة في الأسواق الأفريقية والناشئة.

**مجالات تنموية**

- تنشيط وتكثيف البرامج التنموية الرامية إلي النفاذ للأسواق بما تشمله من المشاركة في المعارض الدولية والمحلية والافتراضية مع تنظيم معارض دائمة فى بعض الأسواق الواعدة مثل أفريقيا ودول شرق أوروبا.
- تنفيذ برامج دعم فني لتأهيل المصانع الصغيرة والمتوسطة للتعافي من الأزمة واستعادة أنشطتها الانتاجية والتجارية.
- توفير دراسات وتقارير معلوماتية عن الأسواق الخارجية ( المنافسة – المستوردين – متطلبات السوق – حالة السوق بعد الأزمة).

**المحور السادس: سياسات وآليات إدارة الأزمة**

- توقيع اتفاقات مع الجهات الطبية لعمل مسحات طبية للمصانع بأسعار مخفضة وبشكل مستمر.
- توفير خط ساخن للرد على استفسارات المصانع بشأن الاجراءات الاحترازية داخل المصانع الخاصة بكوفيد-19.
- توفير عيادة متنقلة وقريبة من المناطق الصناعية للكشف الدوري على العمال.
- توفير المطهرات والأدوات الوقائية من خلال منافذ بيع داخل المناطق الصناعية وبأسعار مناسبة.

**المحور السابع: تكنولوجيا المعلومات**

**سياسات مقترحة**

- التحول الرقمي وميكنة خدمات المصالح الحكومية لتسهيل الاجراءات والحد من التزاحم داخل الجهات الحكومية.
- استمرار خطة الدولة للتحول نحو الدفع الالكتروني لكافة المتعاملين مع الحكومة والقطاع الخاص.
- تطوير البنية التكنولوجية والمعلوماتية في كافة المناطق الصناعية.
- تشجيع الدولة لفكرة العمل عن بعد واستخدام التقنيات والتكنولوجيات الحديثة على أن يستمر العمل بها بعد انتهاء الأزمة.

**مجالات تنموية**

- تقديم خدمات الدعم الفني لتشجيع المصانع الصغيرة والمتوسطة على تطبيق تكنولوجيات المعلومات في إدارة أعمالها.
- تشجيع وتمكين الشركات الصناعية من استخدام الوسائط التكنولوجية لعمليات العرض والترويج والبيع وكذلك الاشتراك في المواقع الدولية والاقليمية للتجارة الإلكترونية والأسواق الافتراضية.